مجلة شهرية، محكمة متعددة التخصصات
تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم
القانونية، الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

Issue Eleven العدد الحادي عشر

June 2026 يونيو

e-ISSN : 3085 - 5039 : الرقم المعياري الدولي

Press number : 1/2025 : رقم الصحافة

11

مجلة المقالات الدولية

العدد العاشر، مارس 2026

e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر مجلة المقالات الدولية أن تضع بين أيدي القراء والباحثين العدد الحادي عشر، في سياق مسيرتها العلمية المتواصلة ورسالتها الرامية إلى دعم البحث الأكاديمي الرصين، وترسيخ ثقافة النشر العلمي الموثوق. ويأتي هذا العدد استمرارًا لجهود المجلة في تعزيز حضورها العلمي وتوسيع إشعاعها المعرفي، بما يعكس التزامها الدائم بخدمة البحث العلمي الجاد.

ونغتنم هذه المناسبة للتذكير بفهرسة المجلة ضمن معامل التأثير العربي (AIF)، بما يمثله ذلك من اعتراف علمي رسمي، وكونه أحد المعايير المعتمدة في تصنيف الجامعات العربية ضمن أول تصنيف عربي للجامعات. كما نعتز باستمرار إدراج المجلة ضمن International Scientific Indexing (ISI)، في خطوة نوعية تجسد ثقة الأوساط العلمية في جودة ما تنشره المجلة، وتسهم في توسيع دائرة انتشار البحوث المنشورة بها وتعزيز أثرها العلمي.

وإذ نقدم هذا العدد بما يضمّه من بحوث ودراسات متنوعة، فإننا نؤكد التزامنا الثابت بالتحكيم العلمي الدقيق، والأخلاقيات البحثية الراسخة، ومعايير الجودة والشفافية، بما يخدم قيم التميز والمعرفة، ويدعم الباحثين في إنتاج علمي رفيع يسهم في تطوير الفكر ومواكبة قضايا الواقع.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

Arab Impact Factor

INTERNATIONAL Scientific Indexing

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER
e-ISSN : 3085 - 5039

OPEN ACCESS

ORCID

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

IAJ

مجلة علمية، شهرية، محكمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية.

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 11، يونيو 2026

اللجان العلمية

أنس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي

نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عضو المجلس الدستوري سابقا مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي

أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

د. مهند العيساوي

مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. المهدي منشيد

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

Riccardo Pelizzo

نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزاربايف بكازاخستان

دة. وفاء الفيلالي

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي جامعة محمد الخامس بالرباط

دة. صليحة بوعكاكة

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا

أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. زكرياء أقنوش

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. أحمد أعراب

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد ملاح

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. عبد الحي الغربة

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

محتويات العدد

تحولات المقاربة الدولية لقضية الصحراء: من منطق التسوية السياسية إلى منطق التدبير التقني عبد الله قرير	3-27
عادة توزيع السلطة بين الدولة المركزية والجهات: أيّ نموذج لحكامة التنمية الترابية في المغرب بعد دستور 2011؟ مولاي الحسن رزقي	28-46
Le fonds de commerce : Une universalité du fait et du droit Sara elyassine	47-66
تصنيف البضاعة في التشريع الجمركي المغربي صابر دراج	67-82
الترجمة القانونية بين الكفاءة الترجمية والمعرفة القانونية: دراسة في الاستراتيجيات و آليات مواجهة الصعوبات في التشكيلة اللغوية عربية إسبانية إكرام ولاع و مصطفى أمادي	83-97
آليات توثيق العقود الالكترونية الرسمية الصادرة عن الموثق العماري سفيان	98-120
Les obstacles au développement des marchés publics au Maroc Badreddine El kari	121-140

International Articles Journal
مجلة المقالات الدولية
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
Issue 11, June 2026
العدد 11، يونيو 2026
IAJ

الترجمة القانونية بين الكفاءة الترجمية والمعرفة القانونية: دراسة في الاستراتيجيات و آليات مواجهة الصعوبات في التشكيلة اللغوية عربية إسبانية

Legal Translation between Translational Competence and Legal Knowledge: A Study of Strategies and Mechanisms for Addressing Difficulties in the Arabic-Spanish Language Pair

إكرام ولاع*
باحثة ب مدرسة ملك فهد العليا للترجمة، جامعة عبد المالك السعدي، مختبر الترجمة والإعلام والتواصل

مصطفى أمادي**
باحث ب مدرسة ملك فهد العليا للترجمة، جامعة عبد المالك السعدي، مختبر الترجمة والإعلام والتواصل

المستخلص:

تعد الترجمة عملية وساطة يُنقل من خلالها نص من لغة الانطلاق إلى لغة الوصول، بغية الحصول على نص مترجم بلغة أخرى، له نفس أثر نص الانطلاق. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أأن المترجم يواجه مجموعة من الصعوبات اللغوية وغير اللغوية الملازمة للعملية الترجمية ؛ الشيء الذي يدفعه لاتباع مجموعة من الإستراتيجيات لإزاحتها. والجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجيات تختلف بين ما هو مستعملٌ في الترجمة العامة وما هو مستعمل في ترجمة النصوص المتخصصة التي يصعب ترجمتها من قِبل غير ذوي الاختصاص من المترجمين. يهدف المقال إلى تسليط الضوء على الإستراتيجيات المعمول بها في ترجمة النصوص المتخصصة، مع التركيز على ترجمة النصوص القانونية، التي تتداخل فيها اللغة العربية والإسبانية وفق التعابير القانونية المعتمدة في المغرب واسبانيا. علاوة على ذلك، سيتطرق المقال إلى المراحل الثلاث (قبل، أثناء وبعد) التي يجب أن يتبعها المترجم. فضلا عن عرض بعض الاقتراحات العملية الهادفة إلى تدليل المشاكل التي تطرحها ترجمة النصوص المتخصصة بشكل عام، والقانونية بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية:

إستراتيجيات الترجمة؛ الخطاب المتخصص؛ المصطلحات القانونية؛ الترجمة القانونية من العربية إلى الإسبانية؛ مراحل عملية الترجمة.

Abstract :

Translation is a mediating process through which a text is transferred from the source language into the target language with the aim of producing a translated text in another language that generates the same effect as the source text. In this regard, it should be noted that translators face a range of linguistic and extralinguistic difficulties inherent in the translation process, which prompts them to adopt various strategies to overcome them. It is worth noting that these strategies differ between those used in general translation and those employed in the translation of specialized texts, which are often difficult to translate for non-specialist translators.This article aims to shed light on the strategies applied in the translation of specialized texts, with a particular focus on legal translation, where Arabic and Spanish intersect in accordance with the legal expressions adopted in Morocco and Spain. Moreover, the article addresses the three stages (before, during, and after translation) that translators should follow. It also presents a number of practical proposals intended to alleviate the challenges posed by the translation of specialized texts in general, and legal texts in particular.

Keywords :

Translation strategies; specialized discourse; legal terminology; legal translation from Arabic into Spanish; stages of the translation process.

* ikram.oualla@etu.uae.ac.ma ** m.ammadi@uae.ac.ma

أُعد هذا المقال في إطار منحة الدكاترة المؤطِّرين التي يمنحها المركز الوطني للبحث العلمي والتقني

مقدمة:

تعد الترجمة ممارسة إنسانية تتجاوز في جوهرها كونها عملية نقل لغوي آلي أو إحلال مفردات مكان أخرى، لتغدو ضربا من ضروب الوساطة المعرفية والثقافية والتواصلية الشاملة، هدفها الأسمى إيصال دلالات نص الانطلاق إلى متلق لا يحسن لغة هذا الأخير، مع الحفاظ على الأثر التداولي ذاته الذي ينشده المؤلف فضلا عن صون النية التواصلية الأصيلة للخطاب. وقد انصب اهتمام الباحثين في هذا الحقل المعرفي، منذ نيدا (Nida, 1964) ومن تبعه من رواد النظرية الوظيفية كرايس وفيرمير (Reiss & Vermeer, 1996) على ثنائية الأمانة ومقبولية النص المترجم لدى مستقبل نص الوصول.

وفي ظل التنوع اللغوي المتسارع الذي يسم عالمنا المعاصر وتتشابك فيه الحضارات وتتداخل المنظومات القانونية والتشريعية، يتجلى دور المترجم بوصفه وسيطا لغويا وثقافيا في الآن نفسه، مضطلعا بمهمة ردم الهوة بين لغة الانطلاق ولغة الوصول، مستعينا في ذلك بترسانة من الاستراتيجيات والآليات التي تتباين بحسب طبيعة النص وميدانه ودرجة تخصصه، وغرضه التواصلي. وهذا التباين في الإستراتيجيات المعتمدة هو ما يفصل بين الترجمة العامة، التي تتسامح بقدر من التحرر التأويلي، والترجمة المتخصصة التي تفرض قيودا صارمة على التصرف والاجتهاد.

وقد اكتسبت الترجمة المتخصصة في العقود الأخيرة مكانة علمية بارزة ضمن الترجميات، نظرا لما تنطوي عليه من تحديات مضاعفة تفرضها طبيعة الخطاب المتخصص في مجالات الطب والقانون والاقتصاد والعلوم التقنية وسواها؛ وهي مجالات تنأى لغتها عن مستوى التواصل اليومي وتتسم بكثافة مصطلحاتية ودقة مفهومية لا تحتمل التقريب أو التأويل الاعتباطي. ومن ثمَ، فإن هذا الصنف من الترجمة يتطلب الكفاءة اللغوية في لغتي الانطلاق والوصول من جهة، والإلمام بميدان التخصص قيد الترجمة وبأعرافه الخطابية وأنماطه النصية المتفق عليها من جهة ثانية. وفي هذا السياق، أرسى سيجر (Sager, 1990) تمييزا جوهريا بين اللغات الطبيعية العامة ولغات الأغراض الخاصة، مبينا أن هذه الأخيرة يحكمها منطق بنيوي ووظيفي مستقل مقيد بالسياق المؤسسي والمهني. وفي هذا الصدد، دلت كابريه (Cabré, 1992, 1999) بدلوها من خلال نظريتها التواصلية للمصطلح التي تطرقت إلى المصطلح على أنه وحدة لها أبعاد لغوية، وتواصلية، ومعرفية في آن واحد، الشيء الذي أضفى على دراسة المصطلح القانوني بعدا تداوليا يتجاوز التعريف المعجمي المجرد.

ولعل الترجمة القانونية تجسد النموذج الأجلى على هذه التحديات في مجملها، لا سيما حين تتشابك فيها منظومتان قانونيتان متباينتان في أصولهما الفلسفية وتراثيهما التشريعيين وإجراءاتهما المسطرية ومصطلحاتهما الفنية. فالمصطلح القانوني ينغرس في نظام قانوني بعينه ويستمد معناه من سياقه التشريعي والقضائي الخاص، مما يجعل مسألة التكافؤ المصطلحي بين اللغات القانونية إشكالية حقيقية تستدعي

تأملا نظريا رصينا ومعالجة منهجية مضبوطة. وهذا بالضبط ما يستقطب اهتمام البحث الحاضر، إذ يتخذ من الترجمة القانونية بين العربية والإسبانية في ضوء التعابير والمصطلحات المعتمدة بالمملكة المغربية والمملكة الإسبانية ميدانا للدراسة والتحليل؛ وهو سياق ثنائي اللغة يجمع بين منظومتين قانونيتين.

وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال الآتي: ما الاستراتيجيات الترجمية الكفيلة بتذليل الصعوبات اللغوية والقانونية في آن واحد، وضمان إنتاج ترجمة قانونية دقيقة وموثوقة وملائمة وظيفيا؟ وما المشكلات التي تُفرزها ترجمة النصوص القانونية، وما السبل المنهجية الرامية إلى معالجتها؟ وتنبثق من هذه الإشكالية فرضيتان رئيستان تسعى الدراسة إلى اختبارهما: أولاهما أن الترجمة القانونية الاحترافية تقتضي في الغالب التكوين المزدوج الجامع بين الكفاءة الترجمية العالية والمعرفة القانونية المتخصصة، نظرا لما تنطوي عليه النصوص القانونية من حمولة مفهومية وآثار قانونية مترتبة لا تحتمل الاجتهاد الحدسي؛ وثانيتهما أن اعتماد استراتيجيات ترجمية وظيفية ملائمة، مدعومة بالبحث التوثيقي الرصين، قد يمكن المترجم من تجاوز عقبات هذا الميدان وتقديم منتج ترجمي موثوق، حتى في غياب تكوين أكاديمي في القانون.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن بوصفه الإطار المنهجي الأنسب للإجابة عن الإشكالية المطروحة، نظرا لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين البعد اللساني والبعد القانوني في آن واحد، مما يستلزم مقاربة منهجية متعددة المستويات كفيلة باستعاب هذا التشابك المعرفي والمنهجي.

ويتجلى توظيف المنهج الوصفي في رصد الظاهرة الترجمية ووصفها وصفا دقيقا، وتصنيف الصعوبات اللغوية والقانونية التي تعترض المترجم في تعامله مع النصوص القانونية، فضلا عن استعراض الاستراتيجيات الترجمية المتاحة وتحديد آليات توظيفها في سياق ترجمي متخصص.

أما المنهج التحليلي، فيوظف لتفكيك الصعوبات الترجمية وتشريح معانيها، ثم إعادة تركيبها في ضوء طبيعة النص القانوني وخصائصه الأسلوبية والمصطلحية، بما يتيح تقديم حلول ترجمية ملائمة تستجيب لمتطلباته الوظيفية وتصون دقته المفهومية.

وفيما يخص المنهج المقارن،فيستحضر أساسا عند الموازنة بين الاستراتيجيات الترجمية المختلفة وتقييم مدى ملاءمتها الوظيفية، وذلك عبر المقارنة بين طبيعة نص الانطلاق ومتطلبات نص الوصول.

وتسعى هذه الدراسة إلى إسهامٍ في مجالين متقاطعين: فهي من جهة تُضيف إلى الدراسات النظرية في مجال ترجمة الخطاب القانوني إطارا تحليليا يُعنى بالزوج اللغوي العربي-الإسباني؛ ومن جهة ثانية تُقدّم توصياتٍ عملية ذات قيمة إجرائية للمترجمين.

ولبلوغ هذه المرامي البحثية، يستهل البحث بالتأطير النظري لمفهوم الترجمة المتخصصة عامة والترجمة القانونية خاصة، فضلا عن التطرق إلى أهمية البحث التوثيقي، بعد ذلك يتناول الإستراتيجيات الترجمية المعتمدة في نقل النصوص القانونية بين العربية والإسبانية، بالوقوف على المراحل الثلاث المتكاملة التي ينبغي للمترجم استحضارها: مرحلة التحليل والتوثيق ما قبل الترجمة، ومرحلة الترجمة الفعلية واتخاذ القرارات الترجمية، ومرحلة المراجعة والتحقق ما بعدها. ويُختتم البحث بحزمة من المقترحات الإجرائية الكفيلة بتذليل المعيقات التي تعترض العمل الترجمي بغية تعزيز جودة الانتاج الترجمي.

نبذة عن الترجمة القانونية كترجمة متخصصة: المفهوم والخصوصيات

بادئ ذي بدء، يجدر بنا تسليط الضوء على أن الترجمة القانونية تنضوي تحت التصنيف الموسوم بالترجمة المتخصصة، بيد أن هورتادو ألبير (Hurtado Albir) تثير تسمية ترجمة النصوص المتخصصة، ومرد ذلك إلى أن الترجمات جميعها متخصصة وذلك لما تتطلبه من مهارات خاصة (Hurtado Albir, 2001, p. 59). وعليه، فإننا نجد هذه التسمية مناسبة كون عبارة "النصوص المتخصصة" هي تلك التي تتناول مواضيع متخصصة باستعمال ما يطلق عليه "لغات التخصص". فترجمة النصوص المتخصصة، إذن تشير إلى ترجمة نصوص تختلف عن النصوص المكتوبة باللغة العادية التي يفهمها عامة الناس، فهذه النصوص غالبا ما تكون مكتوبة من طرف المتخصصين في الميدان باستعمال لغة أهل الاختصاص سواء كانت لغة قانونية أو تقنية أو إدارية أو علمية أو طبية... كما أوردنا في المقدمة، سنركز في هذه المداخلة على ترجمة النصوص القانونية التي تتطلب فهما عميقا للمصطلحات والمفاهيم القانونية في كل من لغتي الانطلاق والوصول، هذا من جهة، وإلماما كبيرا بالنظامين القانونيين لكلا البلدين من جهة أخرى، فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بينهما الذي يؤثر في تأويل وتطبيق القانون. فيبدو أن مترجم النصوص القانونية مطالب بالدقة والجودة و الأمانة لأن الخيانة والخطأ في الترجمة القانونية يمكن أن ينجر عنه نتائج سلبية.

ومن بين التعريفات التي أعطيت للترجمة القانونية نجد تعريف مايورال أسينسيو Mayoral Asensio "الترجمة القانونية هي تلك التي تستهدف ترجمة النصوص القانونية" (Mayoral Asensio, 2004, p. 50). فعند قراءة هذا التعريف حري بنا الحديث بشكل موجز عن ماهية هذه النصوص القانونية. فالنص القانوني هو نص رسمي ودقيق يستعمل مصطلحات قانونية ويحرره مهنيو القانون من قضاة أو محامون أو موثقون أو مشرعون (السلطة التشريعية).

ويمكن إجمال مرامي النص القانوني في:

- تنظيم العلاقات بين الأشخاص الذاتيين والمعنويين بشكل واضح لا لبس فيه؛
- ضمان وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية؛
- تحقيق العدالة دون تمييز؛

- تعريف الأفراد والمؤسسات بحقوقهم وواجباتهم؛
- توفير إطار قانوني كفيل بفض النزاعات وفرض العقوبات وضمان التعويضات للأطراف المتضررة؛

كما أسلفنا الذكر، فإن النص القانوني يكتب بلغة قانونية تختلف عن اللغة العامة مما يجعل فهمها واستعمالها، في كثير من الأحايين، قاصرا على أهل القانون؛ وذلك لأغراض الترافع أو إصدار القوانين أو إقامة عقود. وفي الصدد نفسه، وصف باسكوال يانيو Pascual llaño اللغة القانونية بالعاتمة المختلفة عن اللغة العادية (Pascual Ibañez Llano, 1997, p. 13).

لا مشاحة في أن الهوة بين اللغة القانونية واللغة العادية تشكل أحد أبرز التحديات التي يواجهها المترجم في هذا الحقل؛ ذلك أنه تلقى تكوينا بعيدا كل البعد عن المجال القانوني وهذا حال جل المترجمين، مما دفع باسكوال يانيو Pascual llaño إلى الإقرار بأنه من الجيد أن يتلقى المترجم تكوينا مزدوجا يجمع بين الترجمة والقانون (Pascual Ibañez Llano, 1997, p. 13). في اعتقادنا المتواضع، نرى أن استيعاب التخصص الذي ينتمي إليه النص قيد الترجمة يساعد المترجم على الفهم الجيد للنص وتجنب الأخطاء التي تنجم عن جهله بالاختلاف الذي غالبا ما يكون بين النظامين القانونيين لبلدي لغتي الانطلاق والوصول، فضلا عن الأخطاء الناجمة عن الاختيار الخطأ لترجمة المصطلحات القانونية الموجودة في نص الانطلاق.

علاوة على ذلك، نجد أن النصوص القانونية تمتاز باختلاف وظائفها وتباين خصائصها وتعدد أنواعها، الشيء الذي يفرض على المترجم أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النص المزمع ترجمته؛ لأنه ثمة تباين بين النصوص التنظيمية والنصوص القضائية والوصايا والعقود وباقي أنواع النصوص القانونية شكلا ومضمونا.

ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن توفر الخائض في الترجمة على عدد كبير من المصطلحات القانونية ومقابلاتها في لغة الوصول ليس سوى واحدة من ترسانة المهارات والتقنيات والأدوات التي يجدر بالمترجم التسلح بها؛ ذلك لأن الاكتفاء بوضع مقابلات المصطلحات في جمل دون الفهم الغزير لحمولتها القانونية يجعل المترجم ينتقي المقابل الأول الذي يوجد في المعجم ضاربا عرض الحائط الأخطاء الناتجة عن جهله بإمكانية استعمال المصطلح الواحد في سياقات متعددة. كما أن الفهم الصحيح لمدلولات المصطلحات يجنب المترجم الوقوع في متاهات الترجمة الحرفية، المضللة في كثير من الأحيان، كما أنه لا حرج أن يلجأ المترجم إلى استعمال المعاجم المتخصصة وحيدة اللغة وهو أمر ييسر فهم المصطلح في جملة من السياقات.

ويبدو أن المترجم لن يتسنى له الحصول على نص موازي في اللغة الهدف يفي بالغاية من وراء ترجمته إلا إذا راعى في خضم ترجمته العوامل المحورية في الترجمة القانونية التي يمكن تلخيصها، حسب اعتقادنا المتواضع، في اللغة القانونية والمصطلحات والنظام القانوني والأسلوب القانوني ومجال التخصص. وعليه،

فإن المترجم يناط بمهمة التعبير بلغة قانونية تستعمل في لغة الوصول وتزيح كل أشكال الغرابة في الترجمة مما يجعل المتلقي يحس إبان قراءته للترجمة وكأنه يقرأ نصا منبثقا من الجهة المختصة في إصدار هذا النوع من النصوص.

وتأسيسا على ما سبق، وعلى الرغم من الصعوبات التي تطرحها الترجمة القانونية ؛ إلا أنه توجد إستراتيجيات للترجمة القانونية وحلولا كفيلة بتدليل الصعوبات التي تقف حجرة عثرة أمام ترجمة دقيقة وذات جودة، ولكن قبل تقديم هذه الإستراتيجيات سنتطرق إلى البحث التوثيقي باعتباره آلية لا محيد عنها تمكن من معرفة جيدة لمجال تخصص نص الانطلاق.

أهمية البحث التوثيقي في ترجمة النصوص المتخصصة

غني عن البيان تعدد مجالات التخصص، الشيء الذي يجعل من الصعب على المترجم الاطلاع عليها برمتها مما يجعل من المترجم المتخصص في ميدان محدد أمكن بترجمة النصوص المنضوية تحت هذا الميدان بسهولة نظرا لتمرسه وإلمامه إلماما غزيرا بمجال تخصصه. وكما هو معلوم، الفهم الصحيح هو نقطة محورية للترجمة الجيدة لهذا يتعين على المترجم الإمساك بنواصي المجال الموضوعاتي لنص الانطلاق كيفما كان تخصصه، ولا يتسنى هذا إلا بالقراءة العميقة لكل ما يمت بصلة بمجال تخصصه مما يكسبه معلومات تسعف فهمه وترجمته لنص الانطلاق. ولعل مفتاح الترجمة المتخصصة هو جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع المعالج في نص الانطلاق قصد الاختيار الحسن للألفاظ والمصطلحات والتعابير والتراكيب عند مرحلة الصياغة؛ ذلك أن الترجمة هي أولا وأخيرا صياغة بلغة أخرى للنص الانطلاق على حد قول محمد عناني "إعادة صوغ لفكر مؤلف معين بألفاظ لغة أخرى، وهو ما يعني أن المترجم يستوعب هذا الفكر حتى يصبح جزءا من جهاز تفكيره" (2023، ص7).

و في هذا الصدد، يجدر الإشارة إلى مفهوم يصاحب البحث التوثيقي وهو الشك الذي يعد، في ظل ما أكده مارتينيث دي سوسا (Martínez de Sousa 1999, p. 42)، ليس مجرد حالة نفسية عارضة تعتري الباحث أو المترجم، بل هو موقف معرفي منهجي يمثل المحرك الأول لكل بحث حقيقي وكل إبداع أصيل. فالشك هو الذي يجعل الذهن لايقنع بالمعطى الأول، ولايطمئن إلى الظاهر دون مسائلة مايتوارى خلفه، وهو بهذا المعنى ليس غياب اليقين، بل الطريق الوحيد المؤدي إليه. وإذا كان هذا المبدأ يجد صداه في البحث العلمي عامة، فإنه كذلك في الترجمة المتخصصة عامة، والترجمة القانونية خاصة، ذلك أن المترجم لا يكتفي بنقل المعنى اللغوي، بل يضطلع بمهمة إعادة بناء الدلالة القانونية في سياق تشريعي ومنظومة قانونية مغايرتين، فالمفردة القانونية ليست مجرد وحدة معجمية قابلة للاستبدال، بل تحمل في ثناياها أثر قانوني محدد، وكثيرا ما يكون الفارق بين مصطلحين مقاربين فارقا بين حكم وآخر، أو بين حق مصون وحق ضائع.

من هنا، يتجلّى دور الشك في دفع المترجم إلى التنقيب في المصادر، واكتساب معلوماتٍ جديدة، وتوسيع آفاق معرفتهعن طريق البحث التوثيقي، لأن، على حد قول مارتينيث دي سوسا (Martínez de Sousa 1999, p. pp. 41-42) ، العمل الترجمي بطبيعته لايخلو من عقبات ومزالق شتى، تدفع المترجم إلى مواجهتها بعدتين اثنين: أولاهما كفاءته اللغوية وسعة أفقه الثقافي، وثانيتهما حسن توظيف المصادر التوثيقية المتخصصة التي تسهم في رفع اللبس وتجلية الغموض. وفي هذا السياق، يناط بالمترجم الذي يُقدِم على ترجمة نص قانوني التسلح بالمرجعيات التشريعية المقارِنة، والمعاجم القانونية المتخصصة، وأعمال الفقه في النظامين المعنيَين بدل التخمين الذي يعد مجازفة لا تحمَد عقباها.

مجمل القول، إن التعمق في مجال نص الانطلاق عن طريق البحث التوثيقي ضرورة لا مناص منها لفهم النص قصد ترجمته ترجمة تفي بالمعنى، وهذا البحث التوثيقي يمكن أن يتأتى عن طريق:

- القواميس والفهارس وقواعد البيانات والموسوعات؛
- المخرجات الصحفية؛
- محركات البحث؛
- المحتويات السمعية البصرية؛
- الاستراتيجيات المناسبة لترجمة النصوص المتخصصة
- الخطوات المنهجية لترجمة نص قانوني

إن الترجمة بشكل عام وترجمة النصوص المتخصصة بشكل خاص ليست ضربا من الارتجال أو عملا عشوائيا يقدم عليه المترجم من غير تأهب ولا استعداد، ليخوض غمارها بلا روية ولاتدبر، بل إنما هي عملية ممنهجة تقتضي اتباع مجموعة من الخطوات يكون لها الفضل الكبير في تسهيل عملية الترجمة وفي بلوغ نقل جيد ودقيق لنص الانطلاق. تجذر الإشارة إلى أننا درجنا على اتباع هذه الخطوات في ترجمة كثير من النصوص، كلما أتاح لنا الوقت المخصص لتسليم المنتج الترجمي ذلك؛ ومن ثم فإن ما سنفصل فيه نابع من تطبيقنا لهذه الخطوات إبان ترجماتنا، وهي خطوات استلهمناها من النموذج الترجمي الذي اقترحته نورد (Nord 2012, pp. 46-47) ، والذي يتكون من ثماني مراحل متعاقبة تستهل باستقبال نص الانطلاق وتحليل المهمة الترجمية، مرورا بالقراءة الاستكشافية التمهيدية، وصولا إلى التحليل المعمق للسياقين التواصلي والثقافي. ثم تأتي مرحلة التوثيق والبحث استعدادا لمعالجة مصطلحات النص، التي تليها مرحلة النقل اللغوي والثقافي بوصفها قلب العملية، إذ تعاد فيها صياغة المعنى وفق منطق لغة الوصول ومتطلباتها. ويعقُب ذلك تحرير النص في صورته النهائية، ثم مراجعته والتحقق من توافقه مع الغرض التواصلي المنشود ومتطلبات الجودة، لتختتم هذه المراحل بتسليم النص إلى الزبون. انطلاقا من هذه المراحل، ارتأينا أن نتبع ثلاث خطوات كبرى التي تنقسم بدورها إلى خطوات فرعية:

مرحلة ما قبل الترجمة

الخطوة الأولى. تستهل هذه المرحلة بقراءة نص الانطلاق بهدف فهمه؛ لأن عدم الفهم ينعكس في ترجمة سيئة إن لم نقل خاطئة. إن المترجم في هذه المرحلة مدعو لتحديد المصطلحات والمفاهيم المستعصية الفهم، فضلا عن تسطير الكلمات المفتاحية التي ستساعده في مرحلة البحث التوثيقي. بعد ذلك، ينكب في عملية جمع الوثائق والمصادر التي تصب في مجال تخصص النص. في هذه المرحلة، من الأنسب أن يطلع المترجم على أدوات البحث إما بلغة الانطلاق أو بلغة الوصول أو باللغتين معا. نحبذ الاطلاع على الأدوات الموظفة في البحث التوثيقي بداية بلغة الانطلاق (إذا كانت هي اللغة الأم للمترجم أو اللغة التي يتقنها) قصد فهم الموضوع واستساغه ثم بعد ذلك الانتقال إلى التوثيق باللغة التي سنترجم إليها، قصد استخراج مكافئات المصطلحات المتخصصة والتعرف على طبيعة اللغة والأسلوب والتراكيب التي تستعمل في لغة الاختصاص عن طريق ما يسمى بالنصوص الموازية التي تلعب دورا حيويا في البحث التوثيقي لأغراض الترجمة؛ لأن نص الوصول ينبغي له أن يعكس الخصائص البنيوية والأبعاد الوظيفية عينها التي ينفرد بها نص الانطلاق وغيره من النصوص المتشابهة التي تصب في المجال نفسه.

الخطوة الثانية. في هذه المرحلة، يتعين على المترجم أن يضع نصب عينيه مهمة الترجمة الذي تقدم بها الزبون كي يوجه عمله لأن الترجمة أولا وأخيرا تستهدف قارئا بحاجة إليها؛ لذا يجب مراعاة متطلبات الترجمة المزمع القيام بها والأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص: القارئ الهدف والغاية من الترجمة؛ قصد اتخاذ القرارات الصائبة المرتبطة باللغة المستعملة والأسلوب وطريقة التعبير. فكما هو معلوم، النصوص الموجهة لأهل الاختصاص تختلف لغتها عن تلك الموجهة للعامة قصد الاستعلام التي غالبا ما تكون سهلة تركز على نقل المعلومات دون الانقياد وراء استعمال أسلوب النص الأصل نفسه؛ لأن الترجمة في هذه الحالة غائية تولي أهمية للقارئ، باعتباره عاملا من العوامل المهمة جدا في نجاح عملية الترجمة أو فشلها. أما في حال غياب مهمة الترجمة، فمن الواجب على المترجم أن يضع نصب عينيه الهدف التقليدي للترجمة، والمتمثل في تقديم نص بلغة يفهمها المتلقي الذي يحتاج إلى الترجمة. كما ينبغي أن يراعي الغرض من نص الانطلاق، وينقل الرسالة التي يحملها، مع تحقيق التواصل المرجو. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ينزل المترجم نفسه منزلة كاتب ثاني للنص في لغة قانونية تختلف عن لغة الانطلاق ونظام قانوني له خصوصياته ومتطلباته؛ إذن، يجب على المترجم أن يتجرد من نص الانطلاق على مستوى اللغة (ما تطلق عليه سليسكوفيتش ب "الانسلاخ اللغوي") ، والثقافة، والأسلوب، والنظام القانوني، والمتلقي، لأن كاتب نص الانطلاق قد كتب نصه لمستقبل يتحدث بلغة الوصول. أما المترجم، فهو يوجه عمله للقارئ الهدف. لذلك، ينبغي عليه التمسك بمحتوى نص الانطلاق مع إعادة صياغته بما يتناسب مع متطلبات كل من اللغة القانونية والنظام القانوني المستهدفين.

مرحلة أثناء الترجمة

في هذه المرحلة يشرع المترجم في الترجمة وفي الوقت نفسه يلجأ إلى البحث التوثيقي بين الفينة والأخرى لأنه قد يصادف مصطلحات مستعصية الفهم غابت عليه في المرحلة السالفة، تجدر الإشارة أن البحث التوثيقي في هذه المرحلة يستهذف جوانب محددة مرتبطة بالنص وبالصعوبات التي يطرحها أثناء عملية الترجمة؛ عكس المرحلة السابقة يكون فيها البحث التوثيقي شاملا يرتبط بالموضوع العام للنص.

بعد الانتهاء من الترجمة الأولية لنص الانطلاق، يُستحسن ترك الترجمة لبعض الوقت قبل البدء في مراجعتها بشكل موضوعي ودقيق ، مع الأخذ بعين الاعتبار الوقت المتفق عليه لتسليم المنتج النهائي.

مرحلة ما بعد الترجمة

تتمثل مرحلة ما بعد الترجمة في مراجعة نص الوصول، إذ يجب على المترجم قراءة الترجمة مليا لتصحيح ما قد ارتكبه من أخطاء لغوية وترجمية التي غفل عنها إبان عملية الترجمة من جهة. و من جهة أخرى، ينصح أن يقرأ المترجم نص الانطلاق بأعين القارئ كي يتسنى له استجلاء مكامن الغرابة وأن يتأكد من سلاسة اللغة ومفهومية الترجمة والوفاء بالرسالة التي يتضمنها نص الانطلاق. تجذر الإشارة إلى أن عملية مراجعة الترجمة تكتسي أهمية قصوى كونها تمكن من تقديم منتج نهائي يراعي متطلبات وتطلعات كل من الزبون و المتلقي.

المشكلات والحلول في ترجمة النصوص القانونية

بغية التطرق إلى مشكلات الترجمة القانونية واقتراح حلول لها، ارتأينا في هذا الإطار اتباع التصنيف الذي اقترحته هورتادو ألبير (Hurtado Albir) لمشكلات الترجمة العامة (Hurtado Albir, 2001, pp. 287–288) ، مع تكييفه بشكل يتناسب مع خصوصيات ترجمة النصوص القانونية. وتنقسم هذه المشكلات إلى:

مشكلات لغوية

وهي تلك المرتبطة بالتباين بين اللغات على مستويات عدة، وهي: المعجم، والجانب النحوي الصرفي، والأسلوب، والنص (أي التماسك ،والانسجام...). ويجسد هذا الصنف من المشكلات في الترجمة القانونية في ما يلي:

على مستوى المعجم. يحمل النص القانوني في طيه عدد كبيرا من المصطلحات والتعابير القانونية التي تختلف بين لغة وأخرى؛ مما يجعل من الترجمة القانونية مهمة صعبة، خاصة عندما تكون هناك فجوة كبيرة بين اللغة الأصلية واللغة الهدف، وكذلك بين النظامين القانونيين للبلدين المعنيين، لمواجهة هذه الإشكالية، حري بالمترجم البحث عن المؤسسة القانونية المماثلة في النظام الهدف وظيفة لا شكلا. فبدلا من ترجمة حرفية قد تُضلل، يسعى المترجم إلى إيجاد المقابل الذي يؤدي الغرض ذاته في السياق القانوني

للغة الوصول، مع الإشارة إلى أوجه التباين حين تكون جوهرية، ويتسنى هذا عن طريق الاستفادة من مختلف أدوات البحث التوثيقي من المعاجم الأحادية اللغة والثنائية اللغة، والنصوص الموازية، وقواعد البيانات ومحركات البحث وغيرها من الأدوات التي أسلفنا ذكرها. أما عند غياب المقابل الوظيفي أو تعذر إيجاده، يجب اللجوء إلى نقل المصطلح الأصلي عن طريف النسخ أو الاقتراض مع إرفاقه بتعريف توضيحي يبين طبيعته وحدوده القانونية. وهي طريقة أثبتت جدواها في ترجمة المصطلحات ذات الحمولة المفاهيمية الفقهية الإسلامية من قبيل المهر، والكفالة، وصداق المثل، والعدة، وطلاق الثلاث، والخلع، والتطليق للإيلاء، وغيرها كثير.

على المستوى النحوي الصرفي. يشير إلى التباين على مستوى النحو وقواعد اللغة وبنية الجمل الذي قد يؤثر على عملية التحرير في اللغة الهدف. وفي هذا الصدد، تبدأ الجملة في اللغة العربية بالفعل، يليه الفاعل ثم المفعول به. أما في اللغة الإسبانية، فتأخذ الجملة ترتيبًا مختلفا، حيث تبدأ بالفاعل، ثم الفعل، وأخيرا المفعول به. كما أن الجملة العربية تمتاز بطولها مقارنة بالجملة الإسبانية التي تتسم عادة بالاختصار. هذا الاختلاف لا يقتصر فقط على الطول، بل يتعداه إلى أسلوب استخدام علامات الترقيم. ففي اللغة العربية، تميل الجملة إلى الاعتماد على العطف والتتابع باستخدام الحروف مثل "و" و"ثم"، مما يسمح بتركيب جملا أطول. بينما في الإسبانية، يُفضل تقسيم الأفكار إلى جمل قصيرة ومستقلة، مع الاعتماد على النقط لفصل الأفكار بوضوح. ويتجلى هذا الاختلاف بوضوح في الترجمة القانونيةالتي تتطلب الحفاظ على المعنى بكل دقة، وأي تلاعب في الطول أو الاستعمال الخطأ لعلامات الترقيم قد يؤدي إلى تغيير المعنى المقصود. لذلك، ينبغي على المترجم القانوني أن يكون على دراية كاملة بالفروق الثقافية واللغوية بين اللغتين. وفي السياق نفسه، نلحظ هذا الاختلاف أيضا على مستوى تصريف الأفعال. ففي اللغة العربية، تنقسم الأزمنة إلى ثلاثة أنواع رئيسة: الماضي، المضارع، والأمر. بينما في اللغة الإسبانية، نجد أن نظام الأزمنة أكثر تعقيدا، حيث يشمل الأزمنة البسيطة ، إضافة إلى الأزمنة المركبة هذا التباين في هيكلة الأزمنة بين اللغتين يتطلب من المترجم القانوني أن يكون دقيقا في اختيار الزمن المناسب. ولتجاوز هذه المعيقات التي يطرحها الجانب النحوي الصرفي يجذر بالمترجم الابتعاد قدر الإمكان عن الحرفية والتفكير بلغة الوصول ومتطلباتها.

على مستوى الأسلوب. تكمن الصعوبة المرتبطة بالأسلوب في الابتعاد عن اللغة العادية والكتابة بلغة أهل الاختصاص، ويتأتى هذا عن طريق قراءة نصوص أصلية تصب في موضوع النص الأصل ومكتوبة بلغة الوصول لا في الترجمات منها، وذلك من خلال الاطلاع المستمر على الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الإسبانية والمنشورة في صفحاتها الرسمية، والنصوص التشريعية المحينة الموجودة في الجرائد الرسمية، وغيرها. كي يتسنى للمترجم االكتساب أساليب الكتابة المتخصصة، وفهم متطاباتها وخصائصها على نحو أفضل، علاوة على، بناء ذخيرة أسلوبية خاصة تجمع الصيغ والعبارات المسكوكة والثابتة التي تتكرر في كلا

النظامين، كصيغ الحكم والإلزام والإباحة والتحريم، وصياغات ديباجات العقود والأحكام، وهو ما يعادل في جوهره ما تقوم به الذاكرة الترجمية على المستوى الأسلوبي لا المصطلحي فحسب، مما يتيح للمترجم الانتقال التدريجي من ترجمة النص إلى كتابة النص القانوني بكل ما تعنيه هذه الكتابة من احتراف وانتماء حقيقي إلى لغة أهل الاختصاص.

على مستوى النص. تتجلى هذه الصعوبة في إنتاج نص متماسك ومتناسق، تتسلسل فيه الأفكار بشكل منطقي. يجب على المترجم أن يكون ماسكا بناصية لغة الوصول، و أن يكون قادرا على تحرير نص سليم من حيث اللغة والشكل. لا تقتصر مهمة المترجم على نقل المعنى مفردة مفردة، بل تمتد إلى إعادة بناء نسيج خطابي متماسك تتسلسل فيه الأفكار بشكل منطقي ومترابط، وتحافظ فيه الجملة على وظيفتها داخل المتن وللتغلب على هذه التحديات، يستلزم الأمر جملة من الحلول المنهجية المتكاملة. على صعيد إعادة البنية النصية، ينبغي للمترجم أن يستوعب نص الانطلاق استيعابا كليا قبل الشروع في الترجمة، بحيث يدرك المنطق الاستدلالي الذي يحكم تسلسل فقراته، ثم يعيد بناءه في لغة الانطلاق وفق اشتراطات طبيعة النص القانوني الإسباني المقابل؛ فحكم قضائي يُترجَم وفق بنية الحكم القضائي الإسباني، وعقد يترجم وفق منطق العقد في القانون الإسباني. وعلى صعيد الروابط الخطابية، يستحسن إعداد جداول مقابلة بين الروابط الاستدلالية في كلتا اللغتين تراعي السياق القانوني تحديدا. وعلى صعيد الاتساق المصطلحي، يعد إعداد لائحة مصطلحية خاصة بكل وثيقة قبل الشروع في ترجمتها من أنجع الحلول العملية، بحيث يلتزم المترجم بالمصطلح المختار طوال النص دون تغيير، مهما بدا التنويع الأسلوبي مغريا، لأن الاتساق المصطلحي في النص القانوني ليس ترفا أسلوبيا بل ضرورة قانونية تحول دون تعدد التأويلات وما قد ينجم عنه من نزاعات.

مشكلات خارج لغوية

يواجه المترجم رزنامة من المشكلات خارج اللغوية تتشابك فيما بينها، أبرزها افتقار المترجم إلى الخلفية المعرفية في الميدان المتخصص، إضافة إلى تباين الأنظمة القانونية والمفاهيمية بين ثقافة الانطلاق وثقافة الوصول، ناهيك عن شح المصادر المرجعية والمخرجات المعجمية الثنائية في التشكيلة اللغوية عربية إسبانية، فضلا عن المصطلحات ذات الحمولة الثقافية الخاصة التي يتفرد فها التشريع المغربي كتلك المرتبطة بقانون الأسرة المغربي (إرث، كفالة، عدة، استبراء، طلاق، وهلم جرا). وفي هذا السياق، يبرز البحث التوثيقي بوصفه الحل المنهجي الأكثر فعالية ، إذ يلجأ المترجم من خلاله إلى قراءة نصوص موازية في لغة الوصول داخل نفس التخصص، واستيعاب السياق المفاهيمي للمصطلح قبل الشروع في نقله، كي يتسنى له اتخاذ قرارات ترجمية مدروسة تتجاوز الكفاءة اللغوية وحدها نحو كفاءة مفاهيمية وميدانية حقيقية..

مشكلات أداتية

عرفت هورتادو ألبير (Hurtado Albir) المشكلات الأداتية على أنها تلك المرتبطة بالصعوبات التي يطرحها البحث التوثيقي لما يتطلبه من أبحاث عديدة، أو غير مجدية، أو استعمال المعلوميات (Hurtado Albir, 2001, pp. 287–288). ولعل مرد هذه الصعوبات يكمن في كثرة البحث وتشعبه، وعدم جدوى بعض مساراته، وصعوبات استخدام الأدوات المعلوماتية، وتنوع المشكلات الترجمية التي تحتاج البحث التوثيقي . فيما يخص كثرة البحث وتشعبه، كثيرا ما يجد المترجم نفسه امام كم هائل من المصادر ، مما يستنزف وقته ويشتت تركيزه. والحل هنا يكمن في البدأ بالمصادر الأولية كالنصوص التشريعية والأحكام القضائية، ثم ينتقل إلى المعاجم المتخصصة، فالدراسات الأكاديمية، وبعدها النصوص الموازية في اللغة الهدف. علاوة عن ذلك، يجب على المترجم بناء قاعدة مصطلحية شخصية منذ بداية المسار المهني تسهم في تقليص حجم البحث المتكرر، مما يجعله مرجعا لنفسه بمرور الوقت. أما على صعيد عدم جدوى بعض مسارات البحث، فيحدث ذلك حين يمضي المترجم وقتا في البحث عن مقابل مصطلحي لاوجود له في اللغة الهدف، كما هو الحال في التشكيلة اللغوية عربية إسبانية، حيث تغيب كثير من المقابلات جراء تباين المنظومتين القانونيتية. والحل هنا يكمن في اللجوء إلى تقنيات الترجمة من قبيل التكافؤ الوظيفي، أو النسخ، أو الاقتراض مع التعليق، أو استخدام الفرنسية لغة وسيطة بالنظر إلى الموروث القانوني المشترك بين المغرب وفرنسا وإسبانيا، وهو حل يثبت جدواه في الترحمة القانونية المغربية تحديدا. وعلى صعيد استخدام الأدوات المعلوماتية، يبرز افتقار الكثير من المترجمين إلى التكوين الكافي في استخدام قواعد البيانات المصطلحية المتخصصة، وبرامج الذاكرة الترجمية، وادوات البحث في المدونات اللغوية. والحل لا يقتصر على تعلم هذه الأدوات، بل يمتد إلى انتقاء الأنسب منها وفق طبيعة التخصص؛ إذ لا تغني أداة الذاكرة الترجمية عن معجم متخصص، ولا يعوض محرك البحث العام عن قاعدة بيانات قانونية، أو موقع الجريدة الرسمية للبحث عن النصوص القانونية من منبعها. أما فيما يخص تنوع المشكلات الترجمية التي تحتاج البحث التوثيقي، فينبغي على المترجم تحديد طبيعة الصعوبات التي يواجهها النص المراد ترجمته. بعد ذلك، يمكنه اختيار أداة البحث التوثيقي الأنسب؛ مثل اللجوء إلى المعاجم أحادية اللغة، أو استخدام محركات البحث عند صعوبة فهم مصطلح معين. كما ينصح بقراءة القوانين المقارنة أو النصوص الموازية لاكتساب مهارات في الكتابة بلغة المتخصصين، وإيجاد المكافئات المناسبة في اللغة المستهدفة. أما في حال وجود فجوة بين النظامين القانونيين وغياب المكافئات، يجب على المترجم الرجوع إلى النصوص القانونية للنظام القانوني للغة المصدر، لفهم المصطلحات القانونية بهدف إيجاد ترجمة تعكس معناها بدقة.

مشكلات برجماتية

تعد المشكلات البراغماتية من أعقد التحديات التي يواجهها المترجم القانوني المتخصص، إذ تتجاوز حدود اللغة وأدواتها لتمسّ صميم العلاقة بين النص وسياقه ومتلقيه. ويقصد بالبراغماتية في هذا السياق

مراعاة القصد التواصلي للنص القانوني الأصلي، وضمان تحقيق الأثر ذاته في اللغة الهدف، مع استيعاب الفوارق السياقية والمؤسسية والثقافية التي تُحيط بالنص وتُحدد وظيفته.

وتتمثل أولى هذه المشكلات في التوتر القائم بين الأمانة لنص الانطلاق والوضوح في لغة الوصول، فالنص القانوني يتسم في أغلب الأحيان بصياغة تقنية مكثفة تُلزم المترجم حرفيا، غير أن نقل هذه الصياغة بالشكل ذاته إلى العربية أو الإسبانية قد يُفضي إلى غموض يُخل بالأثر القانوني للوثيقة. وفي هذا الإطار تحديدا، يُميز المترجم القانوني بين نصوص تستوجب الحرفية المطلقة كعقود الزواج والأحكام القضائية التي تنتج آثارا قانونية مباشرة، ونصوص تحتمل قدرا من التكييف كالمراسلات القانونية والتقارير الإدارية. والحل المنهجي هنا يقوم على مبدأ التكافؤ الوظيفي ، إذ لا يسعى المترجم إلى مطابقة الشكل بل إلى تحقيق الوظيفة القانونية ذاتها في السياق الجديد.

وتتجلى المشكلة البراغماتية الثانية في تباين الجمهور المستهدف وتوقعاته، فالوثيقة القضائية المغربية المترجمة إلى الإسبانية قد تتجه إلى محكمة إسبانية، أو إلى مكتب تسجيل مدني، أو إلى موكل غير متخصص، وفي كل حالة تتغير درجة التكييف المطلوبة. فالمحكمة الإسبانية تستلزم مصطلحات تنتمي إلى المنظومة القانونية الإسبانية، بينما الموكل العادي يحتاج إلى لغة قريبة من الفهم الاجتماعي دون إخلال بالدقة القانونية. والحل يكمن في تحديد وظيفة النص وجمهوره قبل الشروع في الترجمة قصد التمكن من تطويعها لتلائم متلقي النص المترجم وسياقه؛ ذلك أن الترجمة التي تستهدف العاملين في ميدان القانون تختلف عن تلك الموجهة إلى عامة الناس قصد الاستعلام.، وهو ما يُعرف في نظرية السكوبوس بتحديد الغرض الترجمي الذي أرسيا دعائمه رايس وفيرمير (Reiss & Vermeer, 1996).

وتشكل المفاهيم القانونية ذات الحمولة الثقافية الخاصة المشكلةَ البراغماتية الثالثة وأكثرها حضورا في الترجمة القانونية المغربية-الإسبانية تحديدا، إذ تحمل مصطلحات كالكفالة والتطليق للشقاق والعدة والصداق منظومة مفاهيمية كاملة مرتبطة بالفقه الإسلامي والموروث القانوني المغربي، وهي منظومة تغيب كليا أو جزئيا عن المنظومة القانونية الإسبانية. ومحاولة إيجاد مقابل إسباني مباشر لهذه المصطلحات قد يحدث تشويها مفهوميا خطيرا، لا سيما في الوثائق التي تقدم أمام جهات قضائية أو إدارية إسبانية. والحل في هذه الحالة يجمع بين الاقتراض المصطلحي مع التعليق التوضيحي في الهامش، أو إدراج المصطلح الأصلي بين قوسين في أول ورود له مع صياغة تعريفية موجزة، مما يضمن الشفافية الترجمية دون المساس بالدقة القانونية.

خاتمة

في ختام هذا المقال، وبعد تناولنا للإشكالية المتمثلة في استراتيجيات الترجمة القانونية والصعوبات اللغوية والقانونية التي تواجه المترجمين، نستطيع التأكيد على أن الترجمة القانونية تتطلب مهارات

متخصصة تتجاوز مجرد القدرة اللغوية. من خلال استعراض الفرضيات، تبين أن التكوين الأكاديمي القانوني يمثل ميزة مهمة للمترجم، إلا أن أن جودة الترجمة تتأتى بضبط منهج يقوم على ثلاث ركائز: القدرة على البحث التوثيقي، بغية سد الثغرات المعرفية في المجال الموضوعي؛ والإلمام بالترجميات، حتى لا يترك قرار للصدفة أو الارتجال؛ وإتقان مختلف استراتيجيات الترجمة، لتجاوز الصعوبات التي تطرحها بأسلوب واع يقوم على الحكمة والتمييز. ليست الترجمة القانونية حكرا على رجل القانون الذي يترجم ويتقن لغتين، ولا ملعبا للمترجم الذي يرتجل؛ بل هي مجال معرفي يستلزم الجمع بين الدقة العلمية، والتوثيق الرصين، والحساسية اللغوية المرهفة.

تحقيق أهداف الدراسة أظهر أهمية التعرف على استراتيجيات الترجمة المتخصصة كأداة فعالة لتجاوز العوائق اللغوية وتلك المرتبطة بتخصص نص الوصول، مما يفتح أفاقا لمزيد من البحث في تحسين هذه الإستراتيجيات وتكييفها مع مختلف أنواع النصوص المتخصصة دون الإغفال عن الدور المهم للترجمة المسعفة بالحاسوب في الترجمة المتخصصة من خلال استخدام ما يطلق عليه ذاكرة الترجمة لتخزين وترجمة النصوص بطريقة أكثر فعالية وكفاءة من خلال إعادة استخدام النصوص المترجمة والمصطلحات التي تم التعامل معها في مشاريع سابقة. تظل هناك آفاق بحثية لم يستنفدها هذا العمل، تتمثل في إجراء تحليل تقابلي لترجمات حقيقية بين العربية والإسبانية في مجالات يشهد فيها القانون المغربي والقانون الإسباني تباينا عميقا، من قبيل نظام الإرث، والكفالة، والطلاق.

لائحة المراجع

باللغة العربية

- عناني، محمد. (2023). فن الترجمة (الطبعة الأولى 1992). مؤسسة هنداوي

باللغة الإسبانية والإنجليزية

- Cabré, M. T. (1992). La terminologia: la teoria, els mètodes, les aplicacions. Empúries.
- Cabré, M. T. (1999). La terminología: representación y comunicación: una teoría de base comunicativa y otros artículos. Institut Universitari de Lingüística Aplicada, Universitat Pompeu Fabra.
- Hurtado Albir, A. (2001). Traducción y traductología: Introducción a la traductología. Cátedra.
- Mayoral Asensio, R. (2004). Lenguajes de especialidad y traducción especializada. La traducción jurídica. En C. Gonzalo García & V. García Yebra (Eds.), Manual de documentación y terminología para la traducción especializada (pp. 49–72). Arco/Libros.
- Nida, E. A. (1964). Toward a science of translating: With special reference to principles and procedures involved in Bible translation. Brill.
- Nord, C. (2012). Texto base-texto meta: un modelo funcional de análisis pretraslativo. Publicaciones de la Universitat Jaume I.
- Pasquau Llaño, M. (1997). Las peculiaridades del lenguaje jurídico desde la perspectiva del jurista. En P. San Ginés Aguilar & E. Ortega Arjonilla (Eds.), Introducción a la traducción jurídica y jurada (pp. 9–22). Comares.
- Reiss, K., & Vermeer, H. J. (1996). Fundamentos para una teoría funcional de la traducción (C. Santos, Trad.). Akal. (Obra original publicada en 1984)
- Sager, J. C. (1990). A practical course in terminology processing. John Benjamins.